إشكالية التنوع العرقي في السودان بعد عام ٢٠١١

The Issue of Ethnic Diversity in Sudan After 2011

م.م. رعد خضير صليبي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/٦ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٢/٢٣

الملخص:

يعتبر السودان من الدول التي تتميز بتنوع عرقي كبير، لعب هذا التنوع دورًا إيجابيًا في إثراء الثقافة والفنون، لكنه أيضًا كان عاملًا للصراعات السياسية والاجتماعية، فمنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦، تعرضت البلاد لسلسلة من الانقلابات والنزاعات الأهلية، نتيجة لإدارة سيئة لهذا التنوع، خاصة في ظل السياسات الاستعمارية السابقة التي عمقت الانقسامات العرقية، ففي فترة حكم الرئيس الأسبق عمر البشير (١٩٨٩-٢٠١٩)، طُبقت سياسات قمعية تستهدف فرض هوية عربية وإسلامية على البلاد، مما أدى إلى قمع الأقليات غير العربية وغير المسلمة، وكانت اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ هدفت إلى معالجة هذه الأزمات لكنها لم تحقق النتائج المرجوة، وانتهت بانفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، وبعد الثورة الشعبية في ٢٠١٩، جاءت الوثيقة الدستورية لتعترف بالتنوع وتؤكد على ضرورة تحقيق المواطنة المتساوية، وتم توقيع اتفاقية جوبا للسلام عام ٢٠٢٠، التي تعد خطوة مهمة نحو إدارة التنوع، لكنها لم تحل كل التحديات المرتبطة بالهوية والدين، ورغم هذه الجهود، لا يزال السودان يواجه صعوبات كبيرة في تحقيق الاستقرار، وأن الفجوة العرقية والدينية تظل عائقًا أمام التنمية الشاملة، لذلك من الضروري التركيز على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال حوارات شاملة، وإصلاحات تشريعية، وتمكين المرأة والأقليات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

الكلمات المفتاحية: التنوع العرقي، السودان، ادارة التنوع.

Abstract:

Sudan is a country characterized by significant ethnic diversity, which has played a positive role in enriching its culture and arts. However, it has also been a factor in political and social conflicts. Since Sudan's independence in 1956, the country has experienced a series of coups and civil wars due to poor management of this diversity, especially under colonial policies that deepened ethnic divisions. During the rule of former President Omar al-Bashir (1989-2019), repressive policies were implemented to impose an Arab and Islamic identity on the country, leading to the suppression of non-Arab and non-Muslim minorities. The Comprehensive Peace Agreement of 2005 aimed to address these crises but failed to achieve the desired outcomes, culminating

in the secession of South Sudan in 2011, after the popular revolution in 2019, the Constitutional Document acknowledged diversity and emphasized the need to achieve equal citizenship. The Juba Peace Agreement was signed in 2020, marking an important step toward managing diversity. However, it has not resolved all challenges related to identity and religion. Despite these efforts, Sudan continues to face significant difficulties in achieving stability. The ethnic and religious gap remains a barrier to comprehensive development, making it essential to focus on strengthening national unity through inclusive dialogues, legislative reforms, empowering women and minorities, and achieving balanced economic development.

Keywords: Ethnic Diversity, Sudan, Diversity Management.

المقدمة:

جمهورية السودان هي دولة عربية أفريقية ذات تاريخ عريق وتراث غني يمتد لآلاف السنين، تعتبر السودان جسراً تجارياً وثقافياً يربط بين شمال وجنوب أفريقيا، حيث تعيش فيها أكثر من ٥٠٠ مجموعة عرقية، ويتحدث سكانها حوالي ٣٠٠ لهجة. رغم أن الإسلام يوحد غالبية السكان، إلا أن البلاد شهدت عدم استقرار سياسي وأمني منذ استقلالها عام ١٩٥٦، حيث مرت بسلسلة من الانقلابات العسكرية والصراعات.

على الرغم من توقيع العديد من اتفاقيات السلام، لم تتمكن هذه الاتفاقيات من إنهاء النزاعات والاضطرابات الأهلية. ورغم ثروات السودان الطبيعية وإمكاناته الاقتصادية الكبيرة، يعاني الشعب من الفقر والمجاعات وتراجع التنمية. تعود جذور هذا الاستقرار الهش إلى السياسات الاستعمارية التي قسمت البلاد على أسس عرقية وثقافية، مما أثر على قدرة النخب السياسية على إيجاد حلول وطنية شاملة تستغل التنوع كعامل ثراء بدلاً من تكريس الانقسامات.

تجدر الإشارة إلى أن منطقة جنوب السودان عانت أيضاً من سياسة "فرق تسد" الاستعمارية، التي ساهمت في تفشي الصراعات القبلية وأدت إلى تخلف التنمية فيها، وفي عام ٢٠١١، انفصلت جنوب السودان لتصبح دولة مستقلة، لكن التحديات لا تزال قائمة.

أهمية البحث: التنوع العرقي في السودان يمثل عنصراً حيوياً في تعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية، حيث يجمع بين مختلف المجموعات العرقية والثقافية، ويسهم هذا التنوع في إثراء الهوية السودانية وتطوير سياسات عادلة وشاملة، وبعد انفصال جنوب السودان، أصبحت أهمية الحفاظ على هذا التنوع أكبر لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تعقيدات التنوع العرقي في السودان وتأثيره العميق على الاستقرار الوطني والسياسي، خاصة بعد انفصال جنوب السودان، ويركز البحث على الصراعات الناتجة عن تباين الهويات الثقافية والعرقية، وكيف يسهم هذا التنوع غير المُدار بشكل فعال في تفاقم التوترات والانقسامات، كما يناقش البحث غياب سياسات حكومية قوية قادرة على تحقيق التوازن بين هذه الفئات المختلفة، ما يزيد من حدة الأزمة ويعيق التقدم نحو الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من أن التعدد العرقي والثقافي في السودان يُعتبر عنصرًا جوهريًا في تشكيل الهوية الوطنية والسياسية، وأن التعامل غير العادل مع هذا التنوع يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، مما يعيق عملية السلام والاستقرار ويعزز احتمالات الصراع الداخلي، مع تأثيرات سلبية على التنمية المستدامة والتماسك الوطني.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على عدة مناهج منها المنهج الوصفي لمتابعة كيف اهتمت السودان بإدارة التنوع، واعتمدنا كذلك المنهج التحليلي للوقوف على تأثير التنوع العرقي في المجتمع السوداني، واعتمدنا على المنهج المقارن حتى نبين كيف كان السودان قبل وبعد انفصال الجنوب يدار فيه التنوع العرقي.

المطلب الاول: مفهوم التنوع العرقي والتركيبة المجتمعية لجمهورية السودان

عرف السودان قبل انفصال الجنوب(*)باستراتيجية المهمة في الخارطة السياسية في إفريقيا بمساحة تقدر بمليون ميل مربع تتضمن إمكانيات هائلة ومتنوعة من المصادر والموارد الطبيعية وتميز بقاطنيه من القبائل المقدر عددها (٥٧٢) قبيلة تنقسم إلي خمسين مجموعة موزعة على اقاليم السودان [١]، وتتحدث السودان أكثر من مائة وعشرين لغة ولهجة وتعتنق عشرات الاديان[٢]، بالإضافة إلى تنوع المشاريع الزراعية وثراء السودان بنهر النيل والأراضي الخصبة الواسعة والمراعي المتعددة والغنية والغابات مع غناء السودان بالثروة الحيوانية والثروة السمكية والصناعات المختلفة بإضافة إلى احتياطي البلاد الكبير من النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن النفيسة، والامكانيات الهائلة في السودان بإضافة إلى التباين الجهوي والعرقي والاثني أحدث فيه العديد من المشاكل مثل الوصول إلى كيفية واضحة للتعايش السلمي والاندماج الوطني بين مواطنيه، وجعلت من الاطماع التي تسعى للنيل من هذه الخيرات سببا لنشوء الصراعات والنزاعات والحروب خاصة وأن هذه الامكانيات لم تستثمر بشكل يُعطي التنمية الشاملة والمتوازنة في المنطقة امتدادها وأدت إلى تهميش عدد كبير من قطاعات البلاد مما كان سبباً اخر للنزاعات والصراعات[٣].

اولا: مفهوم التنوع العرقي: مفهوم التنوع يشير الى وجود جماعات متباينة في مجتمع ما ويكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وعرقية وثقافية مختلفة، ومن الناحية السياسية فإنها تصف المجتمع الذي تكون فيه القوة موزعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للمنافسة أو الصراع أو التوازن، وقد تشير الى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمزاولة السلطة السياسية [٤].

أما التنوع العرقي يشير إلى وجود مجموعة متنوعة من الأعراق داخل مجتمع معين، ويمكن أن يتضمن ذلك اختلافات في لون البشرة، اللغة، العادات والتقاليد، الدين، والقيم الثقافية، هذه الاختلافات تجعل المجتمعات أكثر غنىً وتعقيداً [٥].

ثانيا: أهمية التنوع العرقي:

١. **الثقافة والفنون:** التنوع العرقي يعزز الفنون والثقافة، حيث يجلب أفكاراً جديدة وإبداعات فريدة، يمكن أن تتجلى هذه الفوائد في الموسيقى، الأدب، الرسم، والسينما.

٢. **التفاعل الاجتماعي:** يساعد التنوع العرقي على توسيع آفاق الأفراد، مما يسهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل، وتفاعل الثقافات المختلفة يمكن أن يثري الحياة اليومية ويعزز العلاقات بين الناس.

٣. **التنمية الاقتصادية:** المجتمعات المتنوعة عرقياً غالباً ما تكون أكثر ابتكاراً وقدرة على التكيف، والتنوع في الخبرات والأفكار يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

٤. **التعلم والتطور:** التعرض لثقافات وأعراق مختلفة يسهم في توسيع المعرفة والوعي الاجتماعي، مما يساعد على تقليل التحيزات والأفكار النمطية.

وعلى الرغم من فوائد التنوع العرقي، فإنه يأتي مع تحديات أيضًا [٦]:

١. **التوترات والصراعات:** قد يؤدي اختلاف الأعراق والثقافات إلى نزاعات وصراعات، خاصة في المجتمعات التي تفتقر إلى التسامح والاحترام المتبادل.

٢. **التمييز والعنصرية:** يمكن أن يواجه الأفراد من أعراق معينة التمييز أو التهميش، مما يؤثر سلباً على حقوقهم وفرصهم.

٣. **الاندماج:** قد يكون من الصعب تحقيق اندماج حقيقي بين المجموعات العرقية المختلفة، مما يتطلب جهودًا موجهة لتعزيز الوحدة والتفاهم.

ويمكن القول إن التنوع العرقي هو عنصر أساسي في تكوين المجتمعات الحديثة، حيث يساهم في إثراء الثقافة وتعزيز الابتكار، مع ذلك، يتطلب تحقيق الفوائد الكاملة لهذا التنوع مواجهة التحديات والعمل على بناء بيئات شاملة تحترم وتقدر الاختلافات

ثالثا: التركيبة المجتمعة لجمهورية السودان: يوصف المجتمع السوداني بأنه صورة مصغرة لإفريقيا، ونظرا لاتساع حجم التنوعات الأثنية فيه على شاكلة التنوع الموجود في القارة الأفريقية[٧]، وأن اتساع مساحتها (مليون ميل وربع) اي ما يعادل (٢,٥) مليون كم^{٢} مربع، وغنى موارده الطبيعية، فضلا عن تنوعه المناخي والنباتي، وقد شكل عبر التاريخ عامل جذب لإعداد كبيرة من المهاجرين الافارقة والعرب المسلمين للاستقرار فيه، ومن ثم الاندماج بسكانها الاصليين، وقد استوطن السودان ثلاثة من اهم الشعوب التي تقطن القارة الأفريقية وهي (الزنوج والحاميون والساميون) [٨]، ويوضح الجدول رقم (١) الاصول الاثنية لسكان السودان على وفق النسب المئوية:

الجدول رقم(١)

يوضح نسبة سكان السودان على اساس أثني

ت	المجموعات العرقية	نسبتها الى اجمالي السكان
١	العرب	%٣٩
٢	الجنوبيون	%٣٠
٣	مجموعة الغرب (الافارقة)	%١٣
٤	النوبة (جنوب كردفان)	%٦
٥	البجا (شرق السوان)	%٦
٦	النوبيون (اقصى شمال السودان)	%٣
٧	مجموعة اخرى متنوعة واجانب	%٣

المصدر من اعداد الباحث اعتماداً على: عبدة مختار موسى، دارفور من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ٢٦.

وخلال حكم الرئيس البشير تم تطبيق عدد من السياسات خلال فترات زمنية متدرجة، ففي الفترة الممتدة (١٩٨٩-٢٠٠٥) كان قد طبق سياسة أحادية عنيفة لإدارة التنوع في البلاد عبر مشروع أصولي ثقافي أيديولوجي عمل على تذويب التباين والتنوع في السودان من خلال استغلال أجهزة الدولة وسن قوانين تقيد الحريات وانتهاك الحقوق الثقافية، ومصادرة الحقوق الدينية والثقافية للمجموعات الغير مسلمة، وفرض قانون "النظام العام" الذي من خلاله عمل نظام البشير على التضييق من حرية المرأة، وفرض هوية عروبية إسلامية على المجموعات غير العربية و غير المسلمة وبروز تيارات مقاومة ثقافية ولغوية وأثنية، وإعطاء الصراع بين الشمال والجنوب صبغة دينية واستمرار الحرب في الجنوب واتساع رقعة الصراعات المسلحة في مناطق أخرى من السودان (دارفور، جبال النوبة، جنوب النيل الزرق)، اما في فترة اتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥-٢٠١١) اعترفت حكومة البشير بالتنوع الثقافي والاجتماعي والاثني في السودان، لكن في الفترة (٢٠١١-٢٠١٩) حكومة البشير عادت إلى فرض رؤية أحادية لإدارة التنوع والهوية مع تضييق ومصادرة لحقوق الأقليات غير المسلمة مع ظهور خطاب رسمي معادي للتنوع الديني واللغوي، اما في الفترة الانتقالية وبعد سقوط عمر البشير[*]، (٢٠١٩-٢٠٢٢) اعترفت بشكل دستوري بالتنوع وانفتاح في ممارسة الحقوق الثقافية والاجتماعية، واعتراف نظري بإعطاء مكانة خاصة للمرأة في المشاركة السياسة[٩].

ويمكن تقسيم أهم مظاهر التعددية المجتمعية في السودان إلى [١٠]:

١. **فرع القبائل العربية:** في الأصل تمتد صلة العرب بالسودان إلى الهجرات الاسلامية إلى القارة الإفريقية عن طريق مضيق باب المندب والبحر الحمر إلى الحبشة وأعالي النيل الأزرق عبر شبه جزيرة سيناء إلى مصر وسواحل الشمال الإفريقي

٢. **فرع القبائل الزنجية – الأفريقية بكل تفرعاتها:** وتتميز هذه المجموعات بتنوعها الديني والمذهبي، إذ تتوزع على الاسلام والمسيحية والديانات الأفريقية التقليدية

وكل قبيلة تنقسم إلى عدد من البطون والأفخاذ وأبرز القبائل المشهورة في السودان هي [١١]:

أ. **الجعليون:** جماعات كبيرة تقطن على ضفاف النيل شمال الخرطوم وصولا إلى دنقلة، وتعود أصولها الأولى إلى العرب المستعربة أو العدنانيين، وتضم قبائل متعددة على ضفاف النيل من الشمال إلى الجنوب، ويعملون بالزارعة، ومن أهم فروعهم هي (الميرفاب، الرباطاب، المناصير، الشايقية، الجوابرة والركابية، الجمعوية)

ب. **القحطانيين:** وتمثل هذه القبائل الأوطان السودانية من الشرق الى الغرب، وتعرف بالقبائل الجهينية، وتضم (رفاعة، اللحويون، الحدويون، العوامرة والخوالدة، الشاكرية، فزارة، الدويجة، المسلمية، البقارة، المحاميد، الكبابي، المغاربة)

ج. **قبائل ولاية دارفور:** تنتشر في غرب السودان ومعظم أبنائها من المزارعين تتوزع قبائلها على فرعين: الأول المجموعات القبلية ذات الأصول المحلية وتضم عددا من القبائل أكبرها (الفور والزعاوة والميدوب والبديات والقرعان والبرتي والداجو والتنجر والقمر والميما والمساليت)، والثاني المجموعات ذات الأصول العربية وتضم (المحاميد والإبالة والوائبة ووالرزيقات والهبانية وبنو هلبة والمعاليا) ومعظم أبنائها من الرعاة الرحل.

مما يتقدم يتضح أن المجتمع السوداني يعاني من اختلافات في الثقافات والحضارات وفي اللغة ايضاً، ومستويات الحياة الاجتماعية وتعدد في الاصول العرقية والمعتقدات الدينية، وهو ما يزيد من المشاكل والازمات السياسية، اذ افرزت هذه التركيبة نتائج سلبية تمثلت في اضعاف الارتباط والاندماج الوطني، وتعزيز مفهوم القبيلة والطائفية وسيطرتها على الحياة السياسية لخدمة مصالح كتلها وقواها السياسية [١٢]، ويوضح شكل رقم (١) نسبة المجموعات العرقية في المجتمع السوداني.

شكل رقم (١) نسب المجموعات العرقية بالمجتمع السوداني

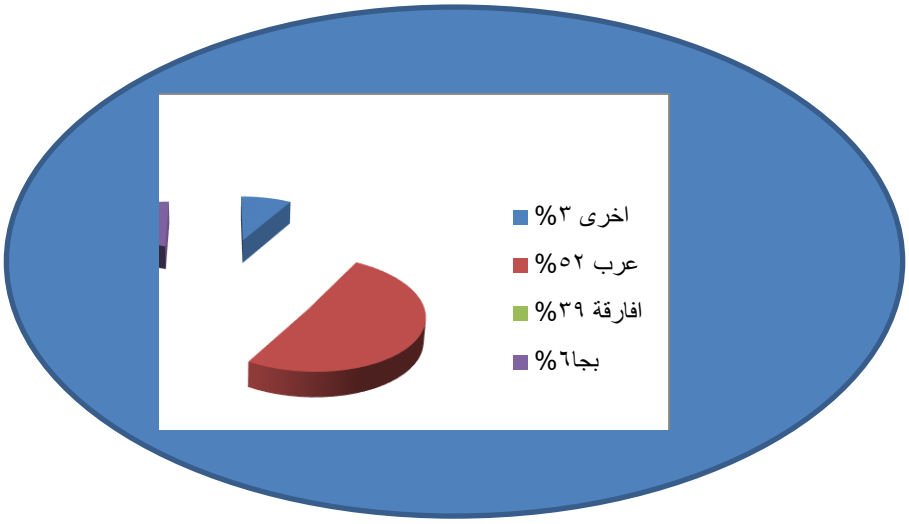

المصدر: الشكل من اعداد الباحث اعتماداً على: محمد الامين بن عودة، النظام الفيدرالي وادارة التنوع الاثنية دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السودان، ٢٠١١.

المطلب الثاني: إدارة التنوع في إطار التشريعات والآليات الديمقراطية في السودان

اولا: الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩: في أعقاب ثورة ١٩ ديسمبر عام ٢٠١٨، اعترفت الوثيقة الدستورية للعام (٢٠٢١) بشتى أشكال التنوع، ولكن أخرت العديد من القرارات المتعلقة بالهوية إلى المؤتمر الدستوري، فدخلت الحكومة الانتقالية في مفاوضات سلام مع مجموعة من الحركات المسلحة المختلفة في جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، وأصبحت قضايا الهوية والتنوع أكثر وضوحاً، وكجزء من القضايا الوطنية، وتنظر هذه الاتفاقية للتنوع الثقافي واللغوي والعرقي باعتباره مصدراً للثراء يجب تعزيزه وتطويره وإدارته وفقاً للمعايير التي تحفظ " الوحدة الوطنية"، على هذا النهج، ناقشت اتفاقية جوبا للسلام مشاريع إدارة التنوع في إطار وطني، وعلى قرار الوثيقة الدستورية (٢٠١٩)، لم تحل اتفاقية جوبا للسلام العديد من مشكلات الهوية وعلاقة الدين والدولة بشكل جذري[١٣].

فأن "جمهورية السودان دولة مستقلة، ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الإقليمي أو غيرها من الاسباب، وتلتزم الدولة السودانية باحترام الكرامة الإنسانية والتنوع وتؤسس على العدالة والمساواة وكفالة حقوق الانسان وحرياته الاساسية وفقًا للمادة ٤ من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية [١٤].

وأن مهام الفترة الانتقالية قد برز فيها ضمان وتعزيز حقوق المرأة في السودان في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية، ومكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع مراعاة التدابير التفضيلية المؤقتة في كل من ظروف الحرب والسلم، وفقًا للمادة ٧ الفقرة ٨ من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية[١٥]، وأن الناس متساوون أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية القانون دون تمييز بسبب الاثنية أو اللون أو النوع او الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية أو الراي السياسي أو الأصل العرقي أو الاثني او أي سبب آخر، وفقًا للمادة ٤٨ من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية [١٦].

اما بالنسبة لحقوق المرأة، فتحميها الدولة وفقا للاتفاقيات الدولية والاقليمية التي صادق عليها السودان، وتكفل الدول للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما فيها الحق في الاجر المتساوي للعمل والمزايا الوظيفية الاخرى، وتعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد التي تضر وتقلل من كرامة المرأة ووضعيتها وفقًا للمادة ٤٩ من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية [١٧].

ثانيا: قانون الانتخابات السودانية لعام ٢٠٠٨ والمعدل في عام ٢٠١٤: هو القانون الذي ينظم العملية الانتخابية في السودان، وتم إصداره لأول مرة في عام ٢٠٠٨، بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥، وكان الهدف منه تنظيم الانتخابات التي جرت في ٢٠١٠ كجزء من التحول الديمقراطي الذي نصت عليه الاتفاقية، وتم تعديل القانون في عام ٢٠١٤ لتحديث بعض أحكامه، وخاصة فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات والمفوضية القومية للانتخابات ويمكن ابراز ملامح قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ بالاتي[١٨]:

١. **مفوضية الانتخابات:** أنشأ القانون المفوضية القومية للانتخابات، وهي الجهة المستقلة المسؤولة عن الإشراف على جميع جوانب العملية الانتخابية في السودان، بما في ذلك تسجيل الناخبين، تنظيم الحملات الانتخابية، وفرز الأصوات.

٢. **النظام الانتخابي:** اعتمد القانون نظامًا مختلطًا يجمع بين التمثيل النسبي والنظام الفردي، يتم انتخاب جزء من البرلمان وفقًا للتمثيل النسبي، وجزء آخر عبر الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية.

٣. **مشاركة المرأة:** ضمن القانون نسبة محددة لتمثيل المرأة في البرلمان، حيث خصص ٢٥% من المقاعد للنساء.

٤. **تحديد الدوائر:** يتناول القانون كيفية تحديد الدوائر الانتخابية بناءً على تعداد سكاني دوري، مع مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان.

٥. **الطعن في النتائج:** يسمح القانون للمرشحين والأحزاب بالطعن في نتائج الانتخابات أمام المحاكم المختصة.

وقد أجريت عدة تعديلات على قانون الانتخابات في عام ٢٠١٤، ومن أهم التعديلات التي طرأت [١٩].

١. **زيادة النسبة المخصصة للتمثيل النسبي:** تم تعديل بعض أحكام القانون لتوسيع نسبة التمثيل النسبي للمرشحين الحزبيين.

٢. **تحسين إدارة العملية الانتخابية:** التعديلات ركزت على تعزيز شفافية العملية الانتخابية ورفع كفاءة المفوضية القومية للانتخابات في إدارة الانتخابات.

٣. **تحسين إجراءات الطعن:** أدخلت تعديلات على إجراءات الطعن في نتائج الانتخابات لتسهيل وصول المتضررين إلى القضاء.

٤. **تركيز أكبر على الشفافية:** سعَت التعديلات لتعزيز دور الرقابة على الانتخابات وضمان مزيد من الشفافية والنزاهة في جميع مراحل العملية الانتخابية.

وكان قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ والمعدل في ٢٠١٤ كان جزءًا من جهود السودان للتحول الديمقراطي، ولكن التنفيذ واجه عدة تحديات بسبب التوترات السياسية والنزاعات التي عانت منها البلاد، و لم يتم تصميم قانون الانتخابات القومية السوداني لعام ٢٠٠٨ بما يمكن من تمثيل الأقليات في هيئات صنع السياسات العامة في السودان، إذ لم يتضمن القانون أي أحكام أو تدابير خاصة لتمثيل الأقليات، ولم ينص على التمثيل النسبي للأقليات، وبالتالي لم تتم معالجة مسببات الاستبعاد السياسي طويل الأمد الذي كان تعاني منه بعض الأقليات، وبعد انفصال جنوب السودان في عام٢٠١١ تم تعديل قانون الانتخابات في عام ٢٠١٤، و كان الرئيس البشير قد ابتدر في يناير ٢٠١٤ حوارا وطنياً ودعا اليه عدد من الأحزاب المتوافقة مع نظام الحكم في ذلك الوقت، بينما امتنعت عن حضور الحوار غالبية الأحزاب السياسية، وكان هنالك نقاش طويل حول تمثيل الاقليات في السودان، حيث بدأ بع انهيار النظام العسكري الاول في عام ١٩٦٤ وبعد عام واحد

عقد السياسيون مؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة الحلول المناسبة لمستقبل الديموقراطية في السودان وكذلك الاستقرار السياسي، ومن بين الامور المهمة التي نوقشت هو عدم إقصاء المجموعات العرقية والدينية، لكن توصيات لك المؤتمر لم ترى النور، وقد انتهى الصراع على التمثيل الاقليمي في نهاية المطاف بانفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، لكن الانفصال ليس حلاً مستداماً لتمثيل المجموعات المتنوعة [٢٠].

ثالثا: توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية–شمال: ففي ٢٠٢١/٣/٢٨ وقعت الحكومة الانتقالية ممثلة في رئيس مجلس السيادة الفريق أول ركن "عبدالفتاح البرهان" والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، ممثلة في رئيس الحركة الفريق "عبدالعزيز الحلو" في جوبا، وبحضور رئيس جنوب السودان الفريق "سلفاكير ميارديت" والمدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي "ديفيد بيسلي" إعلان مبادئ يشكل الأساس لحل النزاع في السودان، واتفق الطرفان على العمل سويًا لتحقيق سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه، كما اتفقا على أن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات، لذلك يجب الاعتراف بهذا التنوع وإدارته ومعالجة مسألة الهوية الوطنية[٢١].

هذا الإعلان يمثل خطوة أولية نحو توقيع اتفاق سلام شامل ومستدام، على الرغم من التحديات التي تواجه تنفيذه، بما في ذلك التوترات السياسية والعسكرية التي شهدتها البلاد بعد ذلك، مثل الانقلاب العسكري في أكتوبر ٢٠٢١ الذي أثر على استقرار العملية الانتقالية وتعقيد المشهد السياسي، مما جعل الحديث عن أجواء ديمقراطية لإدارة التنوع والهوية صعبًا، خاصة في ظل الانتهاكات الخطيرة للحقوق الأساسية، مثل حق الحياة، مما أثار تساؤلات حول إمكانية تحقيق المواطنة المتساوية، وكانت أبرز النقاط التي تناولها إعلان المبادئ هي[٢٢].

١. **الفصل بين الدين والدولة:** أكد الإعلان على ضرورة فصل الدين عن الدولة لضمان حيادية الدولة تجاه الأديان المختلفة، وهو مطلب أساسي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، هذا المبدأ يهدف إلى إقامة دولة مدنية تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية.

٢. **مبدأ المواطنة المتساوية:** أكد الإعلان على أن السودان دولة متعددة الأعراق والثقافات، وأن التنوع العرقي والديني والثقافي يمثل مصدر قوة، وعلى هذا الأساس، يلتزم الطرفان بتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، بحيث تكون حقوق وواجبات جميع المواطنين مضمونة بشكل متساوٍ، بعيدًا عن أي تمييز قائم على العرق أو الدين.

٣. **الحكم الذاتي:** تضمن الإعلان أيضًا الاعتراف بحق بعض الأقاليم في الحكم الذاتي ضمن دولة سودانية موحدة، بما يتيح إدارة هذه المناطق نفسها تحت إطار الدستور والقوانين السودانية.

٤. **إصلاحات هيكلية:** دعا إعلان المبادئ إلى ضرورة إجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة لضمان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة، وتأكيد الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

التوصيات:

١. تعزيز الحوار الوطني: تنظيم حوارات وطنية شاملة تضم جميع المكونات العرقية والدينية، لتبادل الآراء والتوصل إلى حلول مشتركة تعزز الوحدة الوطنية.

٢. **تطوير التشريعات:** تحديث التشريعات الوطنية لضمان حماية حقوق الأقليات وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، بما في ذلك تعديل القوانين الانتخابية لضمان تمثيل فعّال لجميع الفئات.

٣. **تعزيز التعليم والتوعية:** تنفيذ برامج تعليمية وتوعوية في المدارس والجامعات لتثقيف الشباب حول أهمية التنوع الثقافي وحقوق الإنسان، وتعزيز قيم التسامح والاحترام.

٤. **التمكين الاقتصادي:** تطوير برامج اقتصادية تستهدف الفئات المهمشة، مع التركيز على توفير فرص العمل وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات المختلفة.

٥. **تعزيز دور المرأة:** وضع سياسات واضحة لتمكين المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية.

٦. **إصلاح المؤسسات الحكومية:** إجراء إصلاحات هيكلية في المؤسسات الحكومية لضمان تحقيق العدالة والمساواة، وتعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات.

٧. **تنفيذ اتفاقيات السلام:** الالتزام بتنفيذ اتفاقيات السلام الموقعة مع الحركات المسلحة، وتوفير الدعم اللازم للمناطق المتأثرة بالصراعات لتحقيق التنمية المستدامة.

٨. **تأسيس آليات للرصد والتقييم:** إنشاء آليات فعالة لرصد تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنوع، وتقييم أثرها على المجتمع، مما يساعد على تحسين الأداء المستقبلي.

٩. **تشجيع المشاركة المجتمعية:** تعزيز دور المجتمع المدني في إدارة التنوع، من خلال دعم المنظمات غير الحكومية ومبادرات المجتمع المحلي التي تعزز التفاهم والتعايش السلمي.

١٠. **ترويج الثقافة والفنون:** دعم الفعاليات الثقافية والفنية التي تعكس التنوع الثقافي في السودان، مما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وبناء جسر من التفاهم بين مختلف الجماعات.

تلك التوصيات تهدف إلى بناء مجتمع سوداني متماسك يعكس تنوعه كعنصر قوة، ويعزز من استقراره وازدهاره.

الخاتمة:

تشكل إدارة التنوع العرقي في السودان تحدياً معقداً يتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف لتحقيق السلام والاستقرار، فبعد انفصال جنوب السودان عام ٢٠١١، أصبح من الضروري إيجاد آليات فعالة للتعامل مع القضايا المرتبطة بالتنوع، بما في ذلك تعزيز الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة المتساوية.

وتسعى الوثائق الدستورية، مثل الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١٩ وإعلان المبادئ الموقعة في ٢٠٢١، إلى تعزيز التعددية والاعتراف بحقوق جميع المجموعات العرقية والدينية، لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها التوترات السياسية والصراعات المستمرة التي تعيق تنفيذ هذه المبادئ.

وإن استثمار التنوع كعنصر إيجابي يحتاج إلى جهود متواصلة لإدارة العلاقات بين مختلف المكونات، مع ضرورة تعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي، كما ينبغي التركيز على تطوير السياسات التي تدعم المساواة والعدالة، وتوفير الفرص لجميع المواطنين للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية.

وفي النهاية، يتطلب بناء سودان مستقر وموحد التزاماً من جميع الأطراف للعمل نحو مستقبل يعكس التنوع الثقافي والعرقي كأحد أبرز ثروات البلاد، وخلق بيئة تتسم بالاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

الهوامش:

(*) جاء انفصال دولة جنوب السودان تنفيذا لاتفاقية نيفاشا عام ٢٠٠٥م، بين النظام السوداني والمعارضة في الجنوب، بالاتفاق على فترة انتقالية، على أن تجري في عام ٢٠١١م، استفتاء الانفصال الجنوب، وجاءت نتيجة الاستفتاء بنجاح الانفصال) ينظر الى: ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، مجلة دراسات اقليمية، المجلد ٩، العدد ٢٧، ٢٠١٢، ص ٢٦. وينظر كذلك احمد عبد الامير الانباري، الصراع في جنوب السودان: الاسباب والنتائج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٣٣، ٢٠٢٠

(١) منصور يوسف العجب، السودان الدولة الموحدة رؤيا للمستقبل، ط١، بيروت، مكتبة الهلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٢) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجاً، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، ١٩٩٨، ص١٤٨.

(٣) تغريد رامز هاشم العذاري، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الانسانية ٢٠١٣، المجلد ١، العدد (١٨ (المجلد الأول، ٢٠١٣، ص ١٩٤-١٩٥.

(٤) محمد عاشور مهدي، التعددية الأثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

(٥) محمد جبار القاضي، حق تقرير المصير دراسة مقارنة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٩٣.

(6) Jennifer G. Crane. "Diversity and Society: Race, Ethnicity, and Gender, Sage Publications.2010.p34.

(7) Dr. HABIBA OSMAN ABBAS ELTAYEB, The Role of the Media in the Management of Cultural and Social Diversity Sudan Case Study, Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(4); March 2019,p472.

(٨) منى حسين عبيد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٥ (٣) ٢٠١٤، ص ٧٤٧.

(*) سقوط عمر البشير في أبريل ٢٠١٩ كان نقطة تحول حاسمة في تاريخ السودان، وبعد ثلاثة عقود من الحكم، واجه البشير ضغطاً متزايداً من الشعب السوداني الذي خرج في مظاهرات حاشدة احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وقمع الحريات، واستشراء الفساد، اذ استمرت قوى الحراك والشعب السوداني في التظاهر الأسقاط حكومة عمر البشير قرابة العام ومرت الثورة من مرحلة الاحتجاجات الشعبية في ديسمبر عام ٢٠١٨ الى ابريل عام ٢٠١٩، ومن ثم طالب المحتجون بحكم مدني خلال الفترة الانتقالية مما نتج عن ذلك صراعا بين قوى الاحتجاج والمجلس

العسكري أسفر عن إقرار وثيقة الاعلان الدستوري التي تحدد أسس الانتقال الى الحكم الديمقراطي وآليات تقاسم السلطة بين المجلس العسكري والمعارضة المدنية، للمزيد ينظر الى: محمد احمد وعصام شعبان، اخر ايام البشير: الثورة.. المرحلة الانتقالية، العربي للنشر والتوزيع القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٥. وكذلك ينظر الى تقرير وحدة الدراسات السياسية، ثورة ديسمبر: السياسات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير رقم ٣ حزيران، قطر، ٢٠٢٠.

(٩) محمد الخير، الهوية وإدارة التنوع في السودان تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية منظمة شركاء خدمات التنمية في الفترة من ١٠ –١٩ مارس ٢٠٢٢ جوبا، جنوب السودان، ٢٠٢٢، ص٥.

(١٠) صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية (١٠) العدد ٢٠، ٢٠٠٨، ص ١١٥.

(١١) رعد خضير صليبي، المواطنة والاقليات في جمهورية السودان المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص ٦٧–٦٨.

(١٢) سليم كاطع علي، التنافس الامريكي – الصيني تجاه قارة افريقيا بعد الحرب الباردة "السودان انموذجا"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢١٠–٢١١.

(١٣) محمد الخير، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(١٤) المادة (٤) من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، العدد رقم ١٨٩٥، وزارة العدل، الخرطوم، السودان، ٢٠١٩، ص ٢.

(١٥) المادة (٧) فق (٨) المصدر السابق، ص ٣.

(١٦) المادة (٤٨) المصدر السابق، ص ١٨.

(١٧) المادة (٤٩) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(١٨) زينب النور عبد الكريم، تقييم الإطار القانوني للانتخابات في السودان، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢، ص١٩.

(١٩) زينب النور عبد الكريم، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٢٠) سامي عبد الحليم، إدارة التنوع في تشريعات وترتيبات التحول الديمقراطي في السودان منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠٢٣، ص ٥–٧.

(٢١) توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية شمال، وكالة السودان للأنباء، على الرابط الالكتروني الاتي: https://linksshortcut.com/gOjDz

(٢٢) السودان: هل يؤسس اعلان المبادئ فصل الدين عن الدولة، ٢٠٢١، على الرابط الالكتروني الاتي: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-56610142

المصادر

١) أحمد عبد الأمير الأنبار، الصراع في جنوب السودان: الأسباب والنتائج، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٣٣، ٢٠٢٠.

٢) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، تسوية النزاعات في السودان: نيفاشا نموذجاً، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، ١٩٩٨.

٣) تغريد رامز هاشم العذاري، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ١، العدد ١٨، ٢٠١٣.

4) Habiba Osman Abbas El Tayeb, "The Role of the Media in the Management of Cultural and Social Diversity: Sudan Case Study," Route Educational & Social Science Journal, Volume 6(4), March 2019.

٥) ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته، مجلة دراسات إقليمية، المجلد ٩، العدد ٢٧، ٢٠١٢.

٦) رعد خضير صليبي، المواطنة والأقليات في جمهورية السودان، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الثالث، ٢٠٢٠.

٧) سامي عبد الحليم، إدارة التنوع في تشريعات وترتيبات التحول الديمقراطي في السودان، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٣.

٨) سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي – الصيني تجاه قارة إفريقيا بعد الحرب الباردة "السودان أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

٩) صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠، ٢٠٠٨.

١٠) عبدة مختار موسى، دارفور من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩.

11) Sabri Mohammed Khalil, "Sudanese Identity and the Dialectic of Unity and Diversity," The Arab Journal of Political Science, Arab Center for Research and Policy Studies, Issue 20, 2008.

١٢) محمد أحمد وعصام شعبان، آخر أيام البشير: الثورة. المرحلة الانتقالية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٣) محمد الامين بن عودة، النظام الفيدرالي وادارة التنوع الاثنية دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السودان، ٢٠١١.

١٤) محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، ٢٠٠٢.

١٥) محمد جبار القاضي، حق تقرير المصير دراسة مقارنة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦.

١٦) محمد الخير، الهوية وإدارة التنوع في السودان تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورشة قضايا الهوية والقوانين والفيدرالية، منظمة شركاء خدمات التنمية، جوبا، جنوب السودان، ٢٠٢٢.

١٧) منصور يوسف العجب، السودان الدولة الموحدة رؤية للمستقبل، ط١، بيروت، مكتبة الهلال للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

١٨) منى حسين عبيد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان وأثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٥، العدد ٣، ٢٠١٤.

١٩) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، العدد رقم ١٨٩٥، وزارة العدل، الخرطوم، السودان، ٢٠١٩.

٢٠) وكالة السودان للأنباء، توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة الانتقالية والحركة الشعبية شمال، الرابط الإلكتروني: https://linksshortcut.com/gOjDz.

٢١) زينب النور عبد الكريم، تقييم الإطار القانوني للانتخابات في السودان، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠١٢.

٢٢) Arabic, BBC السودان: هل يؤسس إعلان المبادئ فصل الدين عن الدولة، 2021، الرابط الإلكتروني: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-56610142